



الجمهوريَّة الجَزائِرِيَّة
الديمقُراطِيَّة الشُّعُوبِيَّة

الجريدة الرسمية

اتفاقيات دولية، قوانين، ومراسيم قرارات وأراء، مقررات، مناشير، إعلانات وبلاغات

الادارة والتحرير الأمانة العامة للحكومة	بلدان خارج دول المغرب العربي	تونس المغرب ليبيا موريطانيا الجزائر	الاشتراك سنوي	النسخة الأصلية.....
				النسخة الأصلية وترجمتها
7 و 9 و 13 شارع عبد القادر بن مبارك - الجزائر الهاتف 65.18.15 إلى 17 ح ب 50 - 3200 الجزائر Telex : 65 180 IMPOF DZ بنك الفلاحة والتنمية الريفية 68 KG 060.300.0007 حساب العملة الأجنبية للمشترين خارج الوطن بنك الفلاحة والتنمية الريفية 12 060.320.0600	سنة 400 د.ج 730 د.ج تزاد عليها نفقات الإرسال	سنة 150 د.ج 300 د.ج		

ثمن النسخة الأصلية 3,50 د.ج ثمن النسخة الأصلية وترجمتها 7,00 د.ج ثمن العدد للسندين السابقة : حسب التسعيرة. وتسلم الفهارس
مجاناً للمشترين. المطلوب ارفاق لفيفة ارسال الجريدة الأخيرة سواء لتجديد الاشتراكات أو للاحتجاج أو لتبديل العنوان.
ثمن النشر : 30 دج للسطر.

فهرس

مراسيم تنظيمية

مرسوم رئاسي رقم 91 - 568 مؤرخ في 24 جمادى الثانية
عام 1412 الموافق 31 ديسمبر سنة 1991 يتضمن
احداث باب وتحويل اعتماد الى ميزانية الدولة 51.

مرسوم رئاسي رقم 91 - 569 مؤرخ في 24 جمادى الثانية
عام 1412 الموافق 31 ديسمبر سنة 1991 يتضمن
تحويل اعتماد الى ميزانية الدولة.

قوانين

قانون رقم 91 - 32 مؤرخ في 14 جمادى الثانية عام
1412 الموافق 21 ديسمبر سنة 1991 يتعلق باعتماد
تاريخ 18 فبراير يوماً وطنياً لشهيد ثورة التحرير
الوطني.

الجدول الملحق (تابع)

رقم الابواب	العنوانين	الاعتمادات المخصصة (دج)
01 - 44	العنوان الرابع التدخلات العمومية القسم الرابع النشاط الاقتصادي - التشجيعات والتدخلات اعانة لمركز البحث لاعطاء المحروقات ومشتقاتها قيمتها الالاتقة لها	2.500.000
	مجموع القسم الرابع	2.500.000
	مجموع العنوان الرابع	2.500.000
	مجموع الفرع الاول	42.500.000
	مجموع الاعتمادات المخصصة	42.500.000

مرسوم تنفيذي رقم 91 - 572 مؤرخ في 24 جمادى الثانية عام 1412 الموافق 31 ديسمبر سنة 1991 يتعلق بدقائق الخبازة والخبز.

إن رئيس الحكومة،

- بمقتضى المرسوم رقم 85 - 198 المؤرخ في 12 ذي القعدة عام 1405 الموافق 30 يوليو سنة 1985 والمتعلق بشروط تحديد معدلات استخلاص الدقيق والسميد والخبز والعجائن الغذائية والكسكسي وأسعارها،
- بمقتضى المرسوم رقم 86 - 158 المؤرخ في 22 ذي القعدة عام 1406 الموافق 29 يوليو سنة 1986 والمتعلق بشروط تحديد معدلات استخلاص الدقيق والسميد والخبز والعجائن الغذائية والكسكسي وأسعارها.
- بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 90 - 39 المؤرخ في 3 رجب عام 1410 الموافق 30 يناير سنة 1990 والمتعلق برقابة الجودة والقمع والغش،
- بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 90 - 367 المؤرخ في 22 ربى الثاني عام 1411 الموافق 10 نوفمبر سنة 1990 والمتعلق بوضع السلع الغذائية وعرضها،
- بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 91 - 53 المؤرخ في 8 شعبان عام 1411 الموافق 23 فبراير سنة 1991 والمتعلق بالشروط الصحية المطلوبة عند عملية عرض الأغذية للاستهلاك،

يرسم ما يلي :

القسم الاول
دقيق الخبازة

المادة الاولى : " دقيق الخبازة " هو منتوج لطحن الحبوب الزراعية المقامة مسبقاً والقابلة للخبازة، وهو خال من أي تغير في التركيب المادي ما عدا الاطراح الجزئي أو الكلي للرشيمات والقشور منه، تكون نسبة الرطوبة فيه أقل من 15,5% أو مساوية لهذه النسبة ويترواح معامل الساقطة فيه بين 180 و280 ويكون حاصل المظهر البياني فيه بين 0,54 و0,65 ومعامل الترسب (لزليني) بين 22 إلى 30.

مسوم تنفيذي رقم 91 - 572 مؤرخ في 24 جمادى الثانية عام 1412 الموافق 31 ديسمبر سنة 1991 يتعلق بتنظيم سوق الحبوب في الجزائر والمكتب الجزائري المهني للحبوب.

إن رئيس الحكومة،

- بناء على التقرير المشترك بين وزير الاقتصاد ووزير الفلاحة ووزير الصناعة والمناجم،
- وبناء على الدستور، لاسيما المادتان 84 - 4 و116 (الفقرة - 2) منه،
- وبمقتضى الامر المؤرخ في 12 يوليو سنة 1962 المتعلق بتنظيم سوق الحبوب في الجزائر والمكتب الجزائري المهني للحبوب،
- وبمقتضى القانون رقم 89 - 02 المؤرخ في أول رجب عام 1409 الموافق 7 فبراير سنة 1989 والمتعلق بالقواعد العامة لحماية المستهلك،
- وبمقتضى القانون رقم 89 - 12 المؤرخ في 2 ذي الحجة عام 1409 الموافق 5 يوليو سنة 1989 والمتعلق بالاسعار،
- وبمقتضى القانون رقم 89 - 23 المؤرخ في 21 جمادى الاولى عام 1410 الموافق 19 ديسمبر سنة 1989 والمتعلق بالتقسيس،
- وبمقتضى المرسوم رقم 76 - 110 المؤرخ في 12 جمادى الثانية عام 1396 الموافق 10 يونيو سنة 1976 والمتعلق بمعدلات استخلاص الطحين والسميد والخبز والكسكسي والمنتجات الغذائية وبأسعار هذه المنتجات،
- وبمقتضى المرسوم رقم 85 - 64 المؤرخ في أول رجب عام 1405 الموافق 29 مارس سنة 1985 والمتعلق بمعدلات استخلاص الدقيق والسميد والخبز والعجائن الغذائية والكسكسي وأسعارها،

وفيما يخص انماط الدقيق المحتل استيرادها، فان دفاتر الشروط يجب أن تبين لزوما نسبة الاستخلاص على الأقل مقدار ما فيها من البقايا وكذلك نسبة الرطوبة فيها.

المادة 7 : يجب أن يتطابق دقيق الخبازة أو مستحضرات الخبازة المخصوصة لخبز الاستهلاك العادي والمنصوص عليها في المادة 12 أدناه مع ضوابط الدقيق ذي النمط العادي، المحددة في المادة 6 أعلاه، وأن يكون "W" مساويا على الأقل 180 عند اختباره بجهاز (شوبان) لقياس التفقع.

ويجب أن تتنبئ سلالات الحبوب المستعملة الى انواع صالحة للخبازة باستثناء جميع الانواع المعروفة "بالعلفيات".

المادة 8 : توضع التسميات والصفات والبيانات المنصوص عليها في المواد من 1 إلى 6 على بطاقة يحكم إثباتها على ملف الدقيق أو الطبع مباشرة على الملف. وفي حالة بيع الدقيق سائبا، فإن هذه العلامات تذكر في الوثيقة التجارية التي تصحب البضاعة.

القسم الثاني

الخميره وعجين التخمير

المادة 9 : تكون الخميره المذكورة في المادة 11 أدناه من نوع خالص لفطر "السكاروميس سرفيسيا" التي لها قوة تخمير تفوق 800 سنتمتر مكعب من غاز الكربون خلال ساعتين من الزمن وفي درجة حرارة تتراوح بين 25 و30 درجة سلزيوس.

تعينا الخميره أو تلف بطريقة محكمة تحميها من التعفن وتذكر في كل عبوة أو ملف البيانات الآتية :

- تاريخ الصنع مع بيان اليوم والشهر،

- درجة الحرارة القصوى التي يجب ان تنقل فيها الخميره الطيرية او تخزن او تستهلك فيها، وكذلك المادة القصوى لاستخدامها حسب شروط التخزين الملائمه.

ويجب ان لا تفوق درجة الحرارة عند نقلها او تخزينها 4 درجات سلزيوس.

ويتعين على المستهلك احترام درجات الحرارة والمدة المحددين من الصانع.

المادة 10 : تكون عجائن التخمير، المذكورة في المادة 11 أدناه، من عجينة مخمرة مئوية من خليط دقيق وماء تضاف اليه خمائر او لاتضاف اليه وتتجدد العجينة انطلاقا من هذا المزيج بعد اختماره عن طريق اضافة الدقيق والماء الى العجينة بطريقة منسقة.

يحتوي القمح اللين أو مزيجه المخصوص لدقيق الخبازة على الخصائص التالية :

- "W" باختيار جهاز (شوبان) لقياس التفقع 130 الى 180

- "P/L" 0,65 الى 0,45

المادة 2 : يتكون "الدقيق المكتمل" من كافة مكونات منتجاته الحبوبية الاصيلة. تتحدد الخصائص التقنية لهذا الدقيق بقرار وزاري مشترك.

المادة 3 : يقصد بتسمية "دقيق" او "دقيق الخبازة" دونما اضافة صفة أخرى مميزة الدقيق اللين المعروف بـ "ترتيكوم ايستقوم" ، ويضاف لهذه التسمية في جميع الحالات الأخرى بيان لنوع المحاصيل الزراعية التي تنتن عنها الدقيق أو لأنواعها وفي حالة المزج تذكر تسمية كل عنصر من العناصر المكونة حسب الشروط المنصوص عليها في المادة 8 أدناه.

المادة 4 : يمكن اكمال تركيبة دقيق الخبازة بإضافة مواد مساعدة كدقيق الغول بنسبة لا تتجاوز 2٪ ومواد منتشة بنسبة لا تتعدي 0,3٪.

واذا حصلت اضافة المواد المساعدة قبل تسلیم دقيق الخبازة للمستعمل، فإن تسمية "دقيق" او "دقيق الخبازة" تعوض بـ "مستحضر للخبازة" مع ذكر كل مادة من المواد المضافة طبقا للشروط المنصوص عليها في المادة 8 أدناه.

المادة 5 : يجب أن يكون دقيق الخبازة حاليا من آية مادة دخلية، ولا سيما من السوسنة والطفلييات ونخر القواصم، الا اذا كانت هناك احكام تشريعية وتنظيمية مخالفة.

المادة 6 : تحدد نسب الاستخلاص من مختلف انماط دقيق القمح اللين حسب الآتي :

1) الدقيق من النمط العادي :

- الحد الادنى : نقطة واحدة تحت الوزن النوعي (و ن 1 -).

- الحد الاقصى : نقطتان فوق الوزن النوعي (و ن 2 +).

2) الدقيق من النمط الرفيع :

- الحد الادنى : ثمانى نقاط تحت الوزن النوعي (و ن 8 -).

- الحد الاقصى : خمس نقاط تحت الوزن النوعي (و ن 5 -).

يحدد الوزير المكلف بالتنوعية الضوابط التقنية الازمة لممارسة الرقابة على انماط الدقيق المنصوص عليها اعلاه.

المادة 18 : تلغى جميع الاحكام المخالفة لهذا المرسوم.

المادة 19 : ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في 24 جمادى الثانية عام 1412 الموافق 31 ديسمبر سنة 1991.

سيد أحمد غزالي

مرسوم رئاسي رقم 92 - 01 مؤرخ في 28 جمادى الثانية عام 1412 الموافق 4 يناير سنة 1992، يتضمن حل المجلس الشعبي الوطني.

إن رئيس الجمهورية،

- بناء على الدستور، لاسيما المادتين 74 - 6 و120 منه،

- وبعد استشارة رئيس المجلس الشعبي الوطني، ورئيس الحكومة،

يرسم ما يلي :

المادة الأولى : يحل المجلس الشعبي الوطني ابتداء من تاريخ اليوم 28 جمادى الثانية عام 1412 الموافق 4 يناير سنة 1992.

المادة 2 : ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في 28 جمادى الثانية عام 1412 الموافق 4 يناير سنة 1992.

الشاذلي بن جديد

مرسوم تنفيذي رقم 92 - 02 مؤرخ في 28 جمادى الثانية عام 1412 الموافق 4 يناير سنة 1992، يتضمن تأسيس تعويض عن حسن الاداء وتحسين الخدمات لصالح اعوان ادارة البريد والمواصلات.

ان رئيس الحكومة،

- بناء على الدستور، لاسيما المادتان 81 و116 منه،

- وبمقتضى المرسوم رقم 85 - 59 المؤرخ في أول رجب عام 1405 الموافق 23 مارس سنة 1985 والمتضمن القانون الاساسي النموذجي لعمال المؤسسات والأدارات العمومية،

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 89 - 197 المؤرخ في أول ربیع الثاني عام 1410 الموافق 31 اکتوبر سنة 1989 والمتضمن القانون الاساسي الخاص بعمال البريد والمواصلات، المعدل والمتمم،

القسم الثالث الخبز

المادة 11 : تطلق تسمية "الخبز" على العجينة المختمرة المكونة من دقيق الخبازة أو مستحضرات الخبازة الطابقة للأحكام الواردة في المواد من 4 إلى 7 أعلاه، مضافة إليها الماء والملح والخميرة و/أو عجين التخمير ومطهية وفقاً لطرق تسمى الجيدة.

وتدخل الانواع المسماة "خميرة طرية" و " الخميرة جافة سريعة الفعالية" و " الخميرة جافة آنية" ضمن صنف الخميرة المذكورة أعلاه.

المادة 12 : يجب أن تتوفر في خبز الاستهلاك العادي شروط الجودة الآتية :

- الانبساط الحجم = 4 إلى 8،
الوزن

- الرطوبة الكلية : 35٪ إلى 40٪.

- الحموضة الطابقة للمقاييس،

- اللباب الملتصقة بالقشرة وبها نخاريب منتظمة، مرنة وصعبة التقليت،

- قشرة قضيمة ودقيقة،

- الخلو من الشوائب،

- طعم ومذاق مستطبان.

المادة 13 : يجب أن تسير عملية إضاج الخبز برشحه وفقاً لأعراف الصناع الحسنة حتى تكون القشرة ذات صلابة ذاتية سميكية تقادياً لفروط ارتخاء يؤدي إلى انحساف الخبز وأن لا تتجاوز نسبة رطوبة اللبابية 40٪.

المادة 14 : يجوز أن يحتوي الخبز الخاص، كتملة لما هو منصوص عليه في المادة 11 من هذا المرسوم كلاً أو جزءاً من المواد التالية : النخالة، السكر، الحليب، الماء الدسمة، وبصفة عامة أي مادة غذائية لاتتناف وأساليب صنع الخبز. تحدد طرق صناع انواع الخبز الحميائي عند الاقتضاء بقرارات وزارة مشتركة بين الوزيرين المكلفين بالجودة والصحة.

المادة 15 : تتم رقابة جودة الخبز والمواد التي يتكون منها، طبقاً لأحكام المرسوم التنفيذي رقم 90 - 39 المؤرخ في 30 يناير سنة 1990 المذكور أعلاه.

القسم الرابع أحكام مختلفة

المادة 16 : تدخل أحكام هذا المرسوم حيز التطبيق بعد سنة من نشرها في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

المادة 17 : تثبت مخالفات أحكام هذا المرسوم ويتعاقب عليها طبقاً للأحكام المنصوص عليها في القانون رقم 89 - 02 المؤرخ في 7 فبراير سنة 1989 المذكور أعلاه.